

بعد ثلاث سنوات الكهرباء تعود لقري ريف السويداء الشمالي الشرقي

السويداء- عبير صيموعة

قامت الشركة العامة لكهرباء محافظة السويداء بإصلاح خطوط التوتر المتوسط في قري القصر، الساقية، رجم الدولة بريف السويداء الشمالي الشرقي بعد تحرير تلك القرى من سيطرة تنظيم داعش وسيطرة العصابات الإرهابية المسلحة. وبين مدير الشركة نضال نوفل أن الورشات قامت باستبدال وتركيب منجور لحولات هوائية في قرية القصر ورجم الدولة، مع تركيب وصيانة لوحات التوتر المنخفض وتأهيل خطوط التوتر المتوسط المغذية لهذه القرى، كذلك تمت صيانة الشبكة المغذية لنقاط الجيش الغربي السوري، وإصلاح برج توتر متوسط ضمنها بتكلفة وصلت إلى ٤ ملايين ل.س، موضحاً أن العمل جار على ترميم وإعادة الشبكات في منطقة الأصفى ابتداء من سيرة عليا إلى شنوان ١ وشنوان ٢ والشهب الجنوبي والشهب الشمالي.

وأشار نوفل إلى أن الشركة نفذت خلال النصف الأول من العام الحالي ١٧ مركز تحويل بين هوائي وأرضي لتحسين استثمار واقع الشبكة في المحافظة، كما قامت بتثبيت ٢١٤٦ عداداً أحاديًا لتزويد مشتركي جدد، كما تم استبدال ٩٢ عداداً معطلاً إضافة إلى إحداث ٢٩ مركز تحويل خاصاً لتغذية مشروعات خاصة منها آبار مياه للمواطنين ومحطات محروقات... الخ، كما جرى العمل على استبدال ١٧ مركز تحويل بمراكز ذات استطاعة أعلى، موضحاً أنه وبعد فحص ١٦ ألف عداد تبين وجود مخالفات حيث جرى تنظيم ٤٤ ضبطاً لاسترجار غير مشروع بقيمة تزيد على مليون و٤٠٠ ألف ل.س.

وتركزت مطالب شركة كهرباء السويداء على تحسين واقع قطاع الكهرباء في المحافظة وضرورة زيادة مخصصات المحافظة من الطاقة الكهربائية لتصبح ٨٠ ميغاواط على مدار العام، إضافة إلى الإسراع بتنفيذ محطة الكهرباء ٦٦/ك.ف في موقع طريق الجبل في معمل التوليد القديم المباشر بها وخطوط التوتر الهوائية والأرضية المغذية لها، وإحداث خط توتر متوسط هوائي في محطة تحويل السويداء ومحطة تحويل معمل التوليد القديم بهدف الربط الحلقي وزيادة وتوقية التغذية.



٦ محافظات خارج نظام البطاقة الذكية حتى تاريخه .. والأناظر تتجه نحو حلب

الحكومة تمدد العمل بقسائم المحروقات حتى نهاية العام والمبررات أوجبت عملية التأجيل

فادي بك الشريف

وجه رئيس الحكومة عماد خميس كتاباً إلى الجهات الحكومية نص على تمديد العمل بأسلوب قسائم المحروقات المدفوعة القيمة مسبقاً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ ولمدة ستة أشهر خارج المحور المؤتمت. وبموجب القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه يصبح بدء العمل بالغاء نظام التعامل بقسائم المحروقات اعتباراً من ٢٠١٧/١٥، وذلك لاحقاً للتعميم رقم ١/١٤٠٠ تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٦ موضوع الإجراءات اللازمة لبدء العمل بالبطاقة الذكية.

ونص القرار الجديد بتحديد العمل بالقسائم وينسبة ١٠٠ بالمئة في ٦ محافظات وهي درعا وإدلب وحلب ودير الزور والحسكة والرقبة لمدة ٦ أشهر وذلك بسبب عدم تطبيق نظام البطاقة الذكية حتى تاريخ صدور هذا القرار وعلى مسؤولية مدير عام الجهة الحكومية في المحافظات المذكورة.

وفيما يخص محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وطرطوس واللاذقية والسويداء وحماة وكافة المديرات العائدة لمحافظة ريف دمشق وتقع ضمن مدينة دمشق والمديرات العائدة لمحافظة القنيطرة وتقع ضمن مدينة دمشق ملزمة باستخدام البطاقة الذكية، فإنه يحدد العمل بالقسائم بنسب مختلفة ووفق حالات تتضمن الجهات المؤجل استخدامها للبطاقة الذكية حالياً. كما تشمل حالات السفر إلى المحافظات التي لا يوجد فيها محطات تعمل بنظام البطاقة الذكية، إضافة إلى الجهات الحكومية التي يبعد مكان عملها أكثر من ١٥ كم عن أقرب محطة مؤتمتة من المحور المؤتمت وعلى مسؤولية مدير

٢٠ مليون ل.س سنوياً لاستثمار ندوة «المجتهد»

محمود الصالح

الأولى، ومع ذلك نعمل على ضبط كل الخدمات المقدمة في المشفى لتكون بالمستوى المطلوب، ووجدنا أن وجود مطرح استثماري يحقق رعية جيدة للمشفى وهو عبارة عن ندوة يستثمرها أحدهم لمصلحة تخديم زوار المشفى وفق ضوابط معينة.

وأضاف الحسيني: وبعد انتهاء العقد القديم لاستثمار الندوة تم الإعلان عن مزيدة لاستثمارها وخلال عمليات تقديم العروض بطريقة الظرف المختوم تبين بعد فض العروض أن العروض المقدمة بدأت بأدنى سعر وهو ٥ ملايين ليرة سنوياً وأعلى مبلغ كان ٣٠ مليون ليرة سنوياً وبذلك تمت

إحالة العقد إلى صاحب أعلى عرض قدمه والبالغ ٩٠ مليوناً و١٥٠ ألف ليرة سورية لمدة ٣ سنوات أي أن بدل الاستثمار السنوي وصل إلى ٣٠ مليوناً وخمسين ألف ليرة سورية.

وعن إمكانية انعكاس ارتفاع بدل الاستثمار على الأسعار التي تقدمها الندوة لزوار المشفى أكد الحسيني أن المتعهد ملزم بتطبيق الأسعار التتويجية المحددة وهناك لجنة خاصة في المشفى تشرف على تطبيق ذلك وهي مسؤولة عن متابعة الموضوع والتأكد من جودة الخدمات المقدمة وأي مخالفة لذلك يطبق على المستثمر من القوانين والأنظمة ما يطبق على أي مكان تقدم فيه مثل هذه الخدمات.

يبدو أن ما حصل في عملية استثمار مول قاسيون بغض النظر عن الاعتبارات المرتبطة بالموضوع، حركت الساكن في عملية استثمار أسلاك الدولة الخاصة، وأصبحت القضية حديث الناس وحفزت الحكومة على إجراء البحث والنقص عن المطارح الاستثمارية «المنهوبة» وإعادة تقييم بدلات الاستثمار.

على الرغم مما يعترى هذه القضية من خلل كبير للقوانين القانونية الإدارية إلا أنها في النتيجة تكشف عن «مطرح» كبير للفساد، ونحن لسنا بصدد تحليل هذه القضية اليوم ولكن من خلال متابعتنا علمنا أن ندوة مشفى المجتهد في دمشق التي يقوم المستثمر فيها بتقديم السندوش والمشروبات الساخنة والباردة لزوار المشفى ببدل استثمار في العقد السابق ٢ مليون ليرة سنوياً لمدة ٣ سنوات اعتباراً من ٢٠١٣/٩/١ وأعطى الربح

بعد انتهاء العقد تم الإعلان عن مزيدة لاستثمار هذه الندوة وقدمت عدة عروض كان أقلها خمسة ملايين ليرة وأكثرها ٣٠ مليوناً سنوياً، «الوطن» التقت المدير العام لهيئة مشفى دمشق «المجتهد» محمد ميمم الحسيني لتوضيح هذا الموضوع فقال: نحن نسعى دائماً إلى تقديم أفضل الخدمات الطبية بالدرجة

الحسن لـ «الوطن»: ٤٦ ألف آتية و١٠٧ كازيات عاملة بالبطاقة الذكية في ٧ محافظات



كبير من المحطات في أنحاء القطر، وهناك خطة للتوسع في العدد. وكشف مدير عام محروقات أن العمل جار حالياً على إدخال محافظة حلب للعمل بالبطاقة الذكية، مشيراً إلى القيام بجولة إلى المحافظة الأسبوع القادمة بهدف متابعة تفعيل البطاقة الذكية وذلك بعد إعادة الأمن والأمان للمحافظة بنسب كبيرة، وبعد أن أصبحت الظروف مهيأة لتطبيق البطاقة الذكية في حلب، وسيكون هناك دراسة شاملة للمحافظة من مختلف النواحي، الأمر الذي سيزيد من عدد الآليات التي تعمل بموجب البطاقة الذكية.

للمحافظات التي يتعذر حالياً تطبيق البطاقة الذكية فيها على أن يستمر العمل بموضوع القسائم مدفوعة القيمة. وبين الحسن أن عدد الآليات التي تعمل حالياً بموجب البطاقة الذكية يصل إلى ٤٦ ألف آتية بمختلف المحافظات، لافتاً إلى وجود توجه نحو زيادة الأعداد في الفترة القادمة، مؤكداً أن عدد الكازيات العاملة في البطاقة الذكية يقدر بـ ١٠٧ محطات (عامّة وخاصة) في المحافظات التي تم تفعيل البطاقة الذكية فيها، منوهاً بأن الشركة جاهزة لتطبيق البطاقة الذكية على أي محطة تتوفر فيها الإمكانيات والمستلزمات والتغطية اللازمة، وهناك إمكانية للتوسع في العدد، علماً أن هناك عدداً

عام الجهة الحكومية ومسؤولية مديرية تخزين وتوزيع المواد الترويجية في محافظات المحور المؤتمت وذلك بعد الحصول على موافقة مكتب شؤون الآليات والمركبات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء. وكشف القرار عن إيقاف العمل بالقسائم في أي منطقة يتم إدخال نظام البطاقة الذكية إلى محطاتها ويكون الإيقاف بدءاً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ إدخال نظام البطاقة الذكية. وفي تصريح خاص للوطن بين مدير عام شركة (محروقات) سمير الحسن أن أهمية القرار تتضح من خلال تمديد العمل بالقسائم لمدة ٦ أشهر بالنسبة

مكاتب متابعة شؤون الشهداء في طرطوس أحدثت على الورق!

طرطوس- سناء أسعد

يعاني ذوو الشهداء في إنجاز معاملات الحصول على تعويضات ومستحققات الشهيد المقررة لهم قانوناً، بسبب الإجراءات الروتينية المملة والمرهقة، التي تضعهم في ظروف اجتماعية ومادية صعبة ولا سيما الزوجات اللواتي لديهن أطفال صغار أو آباء الشهداء وأمهاتهم ممن أصابهم العجز والمرض فيصير من الصعب جداً عليهم مراجعة العديد من الدوائر المحلية والمركزية المعنية.

أن تصل متأخراً خير من ألا تصل

هذا الواقع الذي تعاني منه كل أسرة شهيد طرح بحة أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى مناطق محافظة طرطوس وخلال لقائه فعاليات المحافظة في أول وأخريوم للزيارة وينتج ذلك قام بتوجيه الجهات المعنية لإحداث عدة مكاتب في مناطق وبلدات طرطوس مهمتها تقديم الدعم والمؤازرة لذوي الشهداء والاهتمام بشؤونهم والتواصل مع الجهات العامة لتلبية طلباتهم ومتابعة إنجاز معاملاتهم، وبالفعل تم إحداث عدد من المكاتب في المناطق والبلدات لكن يبقى السؤال هنا:

هل تم تفعيل هذه المكاتب؟ وهل تقوم بإنجاز المهام الموكلة إليها؟ ثم ماذا عن آلية العمل؟ هل هناك آلية عمل محددة وناجعة تمكن جميع أسر الشهداء الاستفادة مما قرر وضعه في خدمتهم؟ تابعنا هذا الموضوع مع المحافظة ومع ذوي عدد من الشهداء وخاصة الذين استشهدوا خلال الأشهر القليلة الماضية فماذا كانت النتيجة؟

سبعة مكاتب

تقول رئيس دائرة الشهداء والمفقودين في أمانة سر المحافظة منى إبراهيم التي كلفها المحافظ الإجابة عن أسئلتنا:

وقاء لتضحيات الشهداء وعطاءاتهم في سبيل



عزة الوطن ورفعته وعملاً بتوجيهات القائد المفدى بالوقوف إلى جانب أسر الشهداء وتقديم الاهتمام والدعم والرعاية التي تليق بهم وبعطائهم وجه رئيس مجلس الوزراء بعد زيارته الأخيرة لمحافظة طرطوس منتصف نيسان الماضي بتطوير ودعم مكاتب ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين الحديثة سابقاً إضافة إلى إحداث مكاتب، وتم توجيه المحافظ أحداث مكاتب لأسر الشهداء في المدن والمناطق وهي القدموس، الشيخ بر، طرطوس، الدريكيش، بانياس، صافيتا، الصفصافة وتجهيز هذه المكاتب بكل المستلزمات المكتبية من مفروشات وقرطاسية إضافة إلى كمبيوتر، طابعة، فاكس، هواتف، وراوتر... من أجل السرعة في إنجاز معاملاتهم.

وضم كل مكتب خمسة أعضاء من الموظفين في الدوائر الحكومية من حملة الشهادات الجامعية وغيرها الذين يتقنون المعلوماتية وقد وجه المحافظ أن يكونوا من الراغبين في العمل لخدمة ذوي الشهداء (أشرف العائلات وأنبلهم) وأن يكون من بينهم ذوي الشهداء والجرحى والأنهم الأقرب والأكثر ملامسة للجرح والواقع. وتضيف: تقوم هذه المكاتب بالتنسيق مع مجموعات العمل الحديثة في الوحدات الإدارية والمؤلفة في كل وحدة إدارية من (رئيس الوحدة الإدارية، المحاسب، رئيس الدائرة الفنية) وترتبط مع دائرة الشهداء والمفقودين والجرحى في الأمانة العامة للمحافظة، إذ تقوم هذه المكاتب بتقديم الدعم والمؤازرة لذوي الشهداء والجرحى والمفقودين والاهتمام بشؤونهم والتواصل مع الجهات العامة لتلبية طلباتهم وإنجاز معاملاتهم بدءاً من تقديم واجبات العزاء والإطلاع على واقع الأسرة الاجتماعية الموجودة في الوحدة الإدارية وذلك بإضافة أضيابير الشهداء الجدد إليها ومساعدة ذوي الشهداء في الحصول على التعويضات بدءاً من تعويض الوفاة وانتهاء بالرواتب عن طريق التواصل مع الدوائر المختصة (فرع الشهداء العسكري، التأمين والمعاش، مديرية

الشؤون المدنية)

وتقوم برفع تقرير أسبوعي للزيارات وخلصاته العمل خلال أسبوع ليعاير إلى معالجتها من الدوائر المختصة وفق القوانين والأنظمة والإمكانيات المتاحة، علماً أنه يتم إنشاء قاعدة معلومات مشتركة بين المكاتب السبعة ودائرة الشهداء والمفقودين ودائرة الجرحى في الأمانة العامة للمحافظة لما في ذلك من سرعة إنجاز معاملاتهم.

وتختتم إبراهيم بالقول: تأمل أن ترتقي بعملنا هذا إلى مزيد من التائق والإبداع والعطاء بما يتناسب مع تضحيات شعبنا.

مع ذوي الشهداء

من خلال تواصلنا مع بعض أسر الشهداء تبين لنا أن هذه المكاتب لم تفعل كما يجب حتى الآن، كما أن آلية عملها غير واضحة عند معظم أسر الشهداء ويبدو أننا لم نستطع أن نواصل لهم المفيد من هذه المكاتب لدرجة أن بعضهم لم يسمع بها أبداً!

أخت الشهيد هادي محمود صالح من قرية المويسة تقول إنه لم يأت أحد لزيارتهم من مكاتب أسر الشهداء لا من أجل واجب العزاء ولا من أجل أي واجب آخر على الرغم من مضي أربعين يوماً على استشهاد أخيها. بدوره والد الشهيد علي رامي رقية من قرية القيو قال: إن هناك من زارهم من مكتب أسر الشهداء في منطقة القدموس وقاموا بواجب العزاء فقط لكن حتى الآن لا مساعدة مادية أو معنوية لا من المكتب ولا من غيره حتى المسؤولين المركزيين في المحافظة لم يكلفوا أنفسهم عناء زيارتنا حتى الآن.

ويضيف والد الشهيد: أنا لست بوارد ولا أنتظر أي مساعدة من أحد (شغلة الورق طويلة يا ابنتي وروتيتنا أمر معقد جداً) كل ما نطلبه أمرين: الأول أن أسلم جثمان ابني الشهيد علي، فقلبي لن يرتاح حتى يصحب علي قربي، والثاني هو أن يتحرر بلدنا الغالي سورية من

رجس الإرهاب وعودة السلام والأمان إليه. على حين أ أخ الشهيد بونس اسكندر محمود من قرية أوبين الذي مضى على استشهادهم اثنان وعشرون يوماً قال: محافظ طرطوس وعدد من مسؤولي المحافظة قاموا بتقديم واجب العزاء إضافة إلى أحد أفراد مكتب أسر الشهداء في صافيتا لكن حتى اللحظة ولا يكونه لم يرض الكثير من الوقت على استشهاد شقيقه فإنه لا يستطيع أن يحكم إذا كان المكتب سيقوم بواجباته الأخرى أم لا.

وأكدت زوجة الشهيد علي حبيب شهلا من قرية الطواحين أنه لم يقم أحد بزيارتها من مكتب أسر الشهداء كما أنها لم تستمع بوجود هذه المكاتب أبداً، وتضيف: تتمنى أن تكون هناك مكاتب تعنى بذوي الشهداء وأسراهم. زوجي لبي ذاء الوطن منذ بداية الأزمة ودافع عنه بكل إخلاص وشهامة حتى لحظة استشهادهم والآن أنا بقيت وحدي ولا معيل ولا لطفاني الأربعة وتزمني مصاريف عدة وخصوصاً علاج طفلي المعوقين.

لعلنا زوجة الشهيد محمود عبد الكريم

ختاماً

إحداث مكاتب الشهداء خطوة مهمة جداً ولكن الأهم هو تفعيل عمل هذه المكاتب على أرض الواقع وضرورة اتباع آلية عمل ناجعة وواضحة تمكن جميع أسر الشهداء من الاستفادة من خدمات هذه المكاتب بشكل موسع قدر الإمكان. وأخيراً: تتمنى أن يضاف إلى مهام هذه المكاتب الاهتمام بالجانب الاجتماعي لأسر الشهداء وذلك بتعيين كادر مختص بهذا الشأن ممن يتميزون بوعيهم الإنساني وخبرتهم الاجتماعية نظراً لتفاهق المشكلات والخلافات الناجمة عن الحالة النفسية والمعنوية المأساوية التي تصيب بعض عائلات وأسرة الشهداء الأمر الذي لحظناه بشكل واضح خلال زيارتنا لهم وتواصلنا معهم.